Dirassat & Abhath
The Arabic Journal of Human and Social Sciences

مجلة دراسات وأبحاث
المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية

EISSN: 2253-0363
ISSN : 1112-9751

تأويل الدلالات الضمنيّة بين الدرس التداوليّ والبلاغة العربيّة

The Interpretation of Implicit Connotations between the Pragmatic Lesson and the Arab Rhetoric

عامر خليل الجرّاح– Amer Khlil aljarrah
المعهد العالي للّغات الحيّة بجامعة ماردين أرتكلو- تركيا Mardin Artuklu Üniversitesi
Amer.j.80@gmail.com

تاريخ الاستلام : 2019-08-28 تاريخ القبول : 2020-02-06

الملخّص

انطلق التداوليون في حديثهم عن الضمنيّ Implicite من أن المتكلّم حين يتكلّم لا يقول كلّ شيء تمامًا، فراحوا يستقصون السبل التي بها يتمّ الكشف عن الدلالة المُضمَّنة في القول وتأويلها، ونحن في أثناء تتبّعنا لجهود أولئك في تأويلهم للدلالة الضمنية خلصنا إلى أنها مرّت بثلاث مراحل متدرّجة: فالمرحلة الأولى يمثّلهاالتداوليون الأوائل كأوستين J.Austin (1962) وسيرلJ.Searle (1969)، وفيها يتمّ الكشف عن حقيقة الأقوال وصدقها، أمّا المرحلة الثانية فكانت أكثر ليونةً في تعاملها مع الدلالة الضمنية، فاستبعدت الآلية المنطقية باستحضارها المقامات، ويمثّل هذا الاتجاه ديكروO.Ducrot(1972) وكرايسP.Grice(1975)، وأمّا المرحلة الأخيرة فهي ذات طابع معرفيّ ينمّ عن تطوّر كبير مرّ به تأويل الدلالات الضمنيّة؛ إذ أُقحمَت منجزات علم النفس المعرفيّ فيها، ويمثّل هذه المرحلة كلٌّ من سبربرD.Sperber وولسنD.Wilson(1980).

ثمّ بعد هذا الكلام على الأصل التداوليّ (الغربيّ) لتأويل الضمنيّ سننتقل لنتعرّف على أبعاده في تراثنا البلاغيّ، فنعرض لأهمّ السبل التي ارتآها بلاغيونا في تأويلاتهم بعد أن نبيّن التقاء مفهوم التأويل عندنا بنظيره الغربيّ، وتبيّن بعد ذلك أن أبرز تلك السبل التي أوّل بها البلاغيون الدلالات الضمنية تتمثّل في الاستدلال النحويّ والبلاغيّ، وكذلك الاستعمال، وأخيرًا الاكتفاء.

الكلمات المفتاحية: التأويل، الدلالات الضمنية، التداولية، البلاغة، الاستدلال، الاكتفاء.

Abstract:

In their talks about implicit connotations, linguists said that the speaker does not mention all details in his speech. So, they started searching the methods by which the implicit connotations through a speech can be explored and interpreted. And by searching the efforts of linguists in this field, we found out that the interpretation of implicit connotations has been developed in three phases as follows:

The first phase, in which the truth and sincerity of words are explored, appeared with the early linguists such as J. Austin (1962) and J. Searle (1969). While the second phase, which is mainly represented by O. Ducrot (1972) and P. Grice (1975), seemed more flexible in dealing with the implicit connotation, as they substituted the logic method by the idea of contexts. Whilst the last phase, which is represented by D. Sperber and D. Wilson (1980), is of an epistemological trait reflecting a major development of the interpretation of the implicit connotations, as the achievements of the epistemological psychology has been involved.

After the talking about the origin of pragmatics (The European one) of interpreting the implicit connotation, we are going to identify the intentions of the implicit connotation in the Arab rhetorical heritage. Then, we are going to discuss the methods of the Arab rhetoricians, which they used in their

interpretations, after explaining the similarity between the Arabic concept of interpretation and the European one .

Consequently, it is found that the most distinguished methods by which rhetoricians interpreted the implicit connotations were the grammatical and rhetorical deduction method, language utilization method, and satisfaction method.

Key words: interpretation, implicit connotations, pragmatics, rhetoric, deduction, satisfaction.

1. مقدمة

ليس كل كلامٍ تكون دلالته ظاهرة طافية على سطح الكلمات، بل إنّ أكثر كلامنا تقول فيه الكلمات شيئًا آخر زائدًا في المعنى على الظاهر من الألفاظ؛ إن هذا ما نعنيه بقولنا دلالات ضمنية، أي متضمَّنة في الكلام غير ظاهرة أو غير مباشرة. لقد كان الاهتمام بهذا النوع من الدلالات وتأويلها ميدان اشتغال النقّاد والبلاغيين والمفسّرين قديمًا، وما تزال كذلك، غير أنّ عناية اللسانيين بها كانت أكبر، ولا سيّما التداوليين. إنّ تعقّب المعنى أمر لا يبدو بسيطًا كما لا يبدو ترفًا؛ إذ إنّ البحث عن المعنى يمثّل الثقافة والفكر والترقّي الحضاريّ، ومن ثَمّ رأينا أن نبيّن آليات تأويل الدلالات الضمنية عند التداوليين الذين أصّلوا لها، ثم ننتقل للبحث في تلك الأصول عند البلاغيين العرب من قبل، وهنا تكمن أهمية البحث في الكشف عن أعقد أشكال المعنى وهي الدلالات الضمنية، وفي الكشف عن أبرز آليات تأويلها عند من يمثلون اتجاهين بارزين في هذا المجال؛ نعني التداوليين والبلاغيين، ولعل ذلك يسهم من طرف آخر في الكشف عن الجانب التداولي في البلاغة العربية، فرأينا في سبيل ذلك الكشف أن نعتمد المنهج الوصفيّ؛ متسلّحين بأدواته الإجرائية التحليلية: نُجريه على عيّنة يسيرة بما يسمح به حجم البحث، وبما يفتح الآفاق أمام بحوث أخرى لتتابع العمل على هذا المشروع.

2. تأويل الدلالات الضمنيّة عند التداوليّين:

يجري التأويل على (الدلالة غير الحرفية أو غير المباشرة أو غير الطبيعية) أو الضمنية أو ما أسماه أوستين وسيرلوديكروووكيمبيرزJ.Gumperz (1980)الدلالة التداولية أو الدلالة في السياق، فأوستين يقصد بالدلالة التداولية (الفعل المُتضمَّن في القول)، أمّا سيرل فيقرّر معتمدًا على كرايس أنها من خصائص التلفّظ في مقابل الدلالة الحرفية التي تُعدّ من خصائص الجملة، وأمّا ديكرو فيرى أن الدلالة التداولية هي التي تحدّد الدلالة الحرفية منطلقًا من تداوليته المندمجة في الدلالة، وأمّا كيمبيرز فيذهب إلى أن الدلالة التداولية أو تأويل الملفوظ يتأسّس على المؤشّر الذي تشكّله التنويعات الاجتماعية اللسانية[1]، فالتأويل يشتغل على الدلالة التداولية التي تتمثّل في المعاني الضمنية ويخضع لاعتباراتٍ سياقيةٍ مقاليّة ومقاميّة واعتبارات معرفيةٍ، كما رأينا عند التداوليينالآنفي الذكر.

نشير إلى أن مفهوم الدلالة غير الحرفية (الضمنية) نال عنايةً كبيرةً من قبل التداوليين، وامتلك حضورًا قويًّا حتى على المستوى الحرفيّ؛ لأننا في خطابنا لا نقول كل شيء؛ ولأن خطابنا لا يجري إلاّ في بيئةٍ اجتماعيةٍ[2]، بمعنى أنّ المقاصد وآثار التفاعل التخاطبيّ وأعراف الاستعمال وما إلى ذلك لا تجعلنا نسلّم بالمعاني الحرفية السطحية العائمة، بل إن أوستين يذهب إلى أكثر من ذلك في ما يتعلّق بأهمية المعانيالمتضمَّنة وتحديدًا الإنشائية؛ إذ يفترض أنّها حاضرةٌ حتى في العبارات الابتدائية الأولية؛ ليصل إلى أن العبارات الإنشائية متأخّرةٌ في ظهورها عن العبارات الابتدائية الأولية[3].

والحقّ أن تأويل الضمنيّ لا يتمّ بمعزلٍ عن الصريح، تمامًا كما أنّ الدراسة التداولية تمرّ عبر الدراسات التركيبية والدلالية، فبعض التداوليين يرى أنه يبدأ بمرحلةٍ لغويةٍ منطقيّةٍ تندرج تحت مسمّى الصريح أو المُقتضى أو الافتراض المُسبَق في عملية تُدعى (الاستلزام المنطقيّ)، وفي هذه المرحلة التي يمكن أن تندرج تحت مفهوم الفهم أكثر من التأويل= يُعالج الخطاب لسانيًّا من دون تحمّل مسؤوليةٍ مقصديةٍ عن المحتوى القضويّ وكميّته[4]، ومن دون تدخّل السياق (المقام)، وفيها يُلتفت إلى شروط الحقيقة أو شروط نجاح التلفّظ[5]، وأفضل من يمثّل هذه المرحلة التداوليّون الأوائل كأوستين وسيرل في أعمالهما ذات

المنظور المنطقيّ، وذلك قبل أن تُثرى بمنظور (المقصدية)، والحقّ أن الالتفات إلى المقاصد وتشديد العناية بها أسهم أيّما إسهامٍ في الانطلاق من عِقال الصرامة المنطقية وتوسيع فسحة العناية بالدلالة التداولية مع عدم إغفال أهميتها أي المقصدية في تحقيق نجاح التواصل، وفي تحديد مفهوم العمل، ممّا يفيد أن كلّ المقاربة التداولية تحتوي عليها[6].

وتقوم المقصدية بعد ذلك بدورٍ كبيرٍ في رسم تفاصيل المرحلة الثانية من مراحل تأويل الضمنيّ التي تجري استنادًا إلى أسسٍ لسانيةٍ تتمثّل في الافتراض المُسبق والاستلزام المنطقي أو الاقتضاء، وأخرى تداوليةٍ تتمثّل في الاستلزام الحواريّ وفي قواعد المحادثة التي تُعالج (المُضمَر) وفي معطيات الخلفية المعرفية[7]، وأهمّ ما يمثّل هذه المرحلة هو تحليلات ديكرو وكرايس، فديكرو يرى أن إقحام العلاقات التخاطبية والسياقات المقامية في تحليل الملفوظ أمرٌ لا مفرّ منه؛ إذ لا تقتصر عملية التواصل على نقل المعلومات بشكلٍ حرفيٍّ وميكانيكيٍّ، إنما توجد ذوات لها اعتقاداتها ومقاصدها وتوقّعاتها وعلاقاتها، فهو ينطلق في دراسة اللغة من الاستعمال وما يستتبعه من علاقات بين المتخاطبين ومقاصدهم وافتراضاتهم وغير ذلك ممّا يؤثّر في الدلالات اللغوية[8]، ونراه في تأويله للضمنيّ يعمل على توسيع أفعال اللغة، ولا سيما الأفعال المُتضمَّنة في القول؛ إذ يعدّ الاقتضاء (المقتضى) فعلًا مُتضمَّنًا في القول، وأوضح أنه يكتسب مكانته داخل الأفعال اللغوية من كونه يفرض معطياته على المخاطَب بقوةٍ بما أنه ليس موضوع المحادثة[9]، وبما أنه يغيّر العلاقات التخاطبية، وهو يمثّلفوق ذلك ضرورةً ملحّةً لاستمرار التواصل والحوار[10]. إنّ ههنا إشارة إلى أثر الخيال الذي تفعّله خافيات الخطاب، وإلى ذلك أشار الإمام الفراهيّ حين تكلّم على ما أسماه (فصل ووصل بالخيال)[11].

إنّ عدّ الاقتضاء فعلًا لغويًّا جعله يتّسم بالسمة التداولية بعد أن كان ذا سمةٍ منطقيةٍ قبل ذلك، لقد أصبح شرطًا ضروريًّا من دونه لا يتسنّى للمتخاطبين أن يتفاهموا[12]، إننا بذلك نفهم أن المقتضى الذي يشكّل جزءًا ينطوي مع المضمر تحت جناح الضمنيّ يُدرك من خلال اللغة، بينما يكون إدراك/تأويل المضمر خاضعًا لمعطياتٍ معرفيةٍ غير لغويةٍ تتمثّل في حِكَم المحادثة (الإفادة والإخبار والشمول)[13]، وإذا ما انتقلنا للحديث عن إسهامات كرايس نجد أنه يعتمد كذلك على حِكَم المحادثة التي جمعها تحت عنوان (مبدأ التعاون)، غير أن مسلّماتها تختلف عنها عند ديكرو، فهي أربع مسلّمات:

"1- مسلّمة القَدْر Quantité: وتخصّ قدْر (كمية) الإخبار الذي يجب أن تلتزم به المبادرة الكلامية، وتتفرّع إلى مقولتين: أ- اجعلْ مشاركتك تفيد القدْر المطلوب من الإخبار. ب- لا تجعلْ مشاركتك تفيد أكثر ممّا هو مطلوبٌ.

2- مسلّمة الكيف Qualité: ونصّها: لا تقلْ ما تعتقد أنه كاذبٌ، ولا تقلْ ما لا تستطيع البرهنة على صدقه.

3- مسلّمة الملاءمة Pertinence: وهي عبارةٌعن قاعدةٍ واحدةٍ: لتكنْ مشاركتك ملائمةً.

4- مسلّمة الجهة Modalité، التي تنصّ على الوضوح في الكلام وتتفرّع إلى ثلاث قواعد فرعيةٍ: أ- ابتعدْ عن اللبس، ب- تحرَّ الإيجاز، ت- تحرَّ الترتيب"[14].

نرى أن الإخلال بإحدى تلك الحِكَم من شأنه أن يرفع لنا قنطرةً ينقلنا عبرها من مجال فهم المعاني الصريحة (مبدأ التعاون) إلى مجال تأويل المعاني الضمنيّة (الاستلزام الحواريّ)، فهو يصرف الكلام عن ظاهره إلى معنى خفيٍّ يقتضيه المقام ويتمّ تحصيله بطريق الاستدلال من المعنى الظاهر ومن القرائن[15]، بمعنى أن تلك الحِكَم تُعدّ مبادئ تأويلٍ أكثر من كونها قواعد معياريةً أو قواعد سلوكٍ، فمن استغلال قاعدة الكيف على سبيل المثال يرى كرايس أنه من الممكن تأويل الوجوه البلاغية كالاستعارة والتورية والسخرية وغيرها[16]، ولمّا كان الاستدلال أو الاستلزام الحواريّ عند كرايس يُبنى على صياغات الفرضيات وإثباتها لا على البرهنة المنطقية، أي أنه غير مشروط الصدق= فإنه يبقى عرضةً للأخطاء وسوء الفهم ممّا يُضعف البعد المعرفيّ فيه[17].

والحق أن هذا ما حاول سبربر وولسن أن يتلافيا الوقوع فيه من خلال تداوليتهما المعرفية الوريثة لنظرية كرايس والتي تؤلّف بين العمليات التمثيليّة الترميزية المنطقية (اللسانية) والعمليات الوظيفية الاستدلالية الاستنتاجية (التداولية)، فبينما تُعنى الأولى بالدلالات الصريحة وتعالجها معالجةً أوليّةً بوساطة المنظومات الإدراكية بحيث تؤمّن مقدماتٍ مدعّمةً بالسياق توافق ما يُسمّى (المعرفة الموسوعية) وتُستخدم بوصفها مداخل للمنظومات التصوّرية التي لا تستغني عن نظرية الذهن (القدرة على نسبة حالات ذهنية إلى الآخرين) في اشتغالها على معطيات

المنظومات الإدراكية= تهتمّ الأخيرة أي العمليات الاستدلالية أو المعالجة التداولية للقول بإتمام عملية التأويل بناءً على سابقتها، وفي ظلّ تعدّد معطيات السياق والمعارف الموسوعية، وتعدّد النتائج المحتملة لعملية التأويل التداوليّ (الاستدلال)= يقترح كلٌّ من سبربر وولسن نظريتهما في الملاءمة أو المناسبة التي تقضي بوجوب تناسب النتائج مع الجهد المبذول، ما يسهم في اختيار أنسب المعلومات المداخل من جهة، ومن جهة أخرى يوقف عملية التأويل، ومن ثمّ يشرح كيفية نجاح التواصل الذي لا يقف عند حدود التواصل الإخباريّ، بل يتعدّاه إلى مستوى التواصل الإشاريّ الاستدلاليّ[18]، ولا بدّ أن نشير إلى أن معالجة الأقوال الصريحة تتمّ عند ذينك الرجلين بهدف تأويل الدلالات المضمرة واستنتاجها، ذلك أن "الجانب الصريح في التواصل يبدو أكثر غنًى وأكثر إثارةً للاستدلال والاستنتاج خلافًا لما تعتقده التداولية حسب الاتجاه الكرايسيّ"[19]، وهي ليست مقصودةً لذاتها، وليست بذات أهميّة من دون معطيات السياق والمعارف الموسوعية التي تحتلّ المكانة الكبرى في عملية التأويل، ولا تُعنى بشروط الحقيقة (الإخبار)، إنما تركّز عنايتها على تفسير عملية التواصل، فهي بذلك تخالف الاتجاه اللسانيّ المنطقيّ في طريقته في معالجة الأقوال، ولنا أن نلخّص مراحل تأويل الضمنيّ أو معالجته في الترسيمة الآتية:

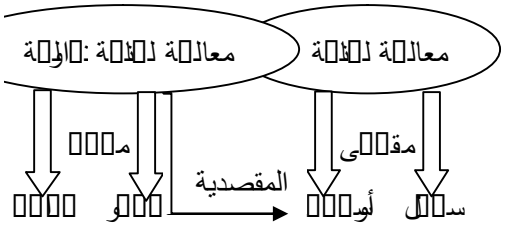

ثمّ حرّى بنا أن نخصّص حديثًا لتحليلات أوريكيونيC.Orrecchioni التي وضعت كتابًا يربو على ستمئة صفحة تحت عنوان Implicite (المضمر) أو الضمنيّ، ونلحظ أن معالجتها تتناغم مع معالجة ديكرو وكرايس؛ إذ تعدّ التعيين (التصريح) والتضمين وجهين لعملةٍ واحدةٍ، إلاّ أنها تتبع مسلكًا مختلفًا توضّحه في قولها: "لقد انتقينا عشوائيًّا بعض الأقوال التي بدت لنا حدسيًّا مشبعةً بالمضمر، ثمّ دقّقنا فيها تدقيقًا مفصّلًا بهدف أن نحدّد من خلالها وبأكبر دقّةٍ ممكنةٍ الأمور التالية- إلى جانب طبيعة المحتويات المضمرة التي ينقلها القول سنستعين بالضرورة بتعابير تقريبيةٍ لتفسيره- ألا وهي:

- الركيزة اللغوية للمحتويات المذكورة [أي المضمرة]
- وضعها (سواءٌ كانت افتراضًا أو مضمّنًا... إلخ)
- وأخيرًا تكوّنها، أي الآليات التي تُرسي أسس استخراجها"[20]،

ففيما يتعلّق بالركائز اللغوية للمضمرات ترى أوريكيوني "أن أيّ وحدةٍ من وحدات المحتوى التي يمكن فكّ ترميزها تمتلك بالضرورة ركيزةً لغويةً أيًّا تكن، ولا تشذّ المحتويات المضمرة عن هذه القاعدة"[21]، كما ترى أن ثمّة نمطين لترسيخ المحتويات الكلامية، هما: الترسيخ المباشر الذي يطبع إلى جانب المحتويات البيّنة (الصريحة) بعض أنماط المحتويات المضمرة كالافتراضات وبعض المُضمَّنات ذات الركيزة النبرية، والنمط الثاني هو الترسيخ غير المباشر الذي يضمّ الكم الأكبر من المُضمَّنات، ويتمّ الكشف عن هذا القبيل من المُضمَّنات عبر سلسلة تأويلية استدلالية تنهج سبيل التعدية؛فتبدأ من المحتويات الأكثر وضوحًا لتنتهي إلى الطبقات الدلالية الأكثر تواريًا واحتمالًا[22]، ثمّ بعد تحديد محتوى المضمرات تنتقل إلى تحديد وضعها[23]، فترسم لها الشكل الآتي:[24]

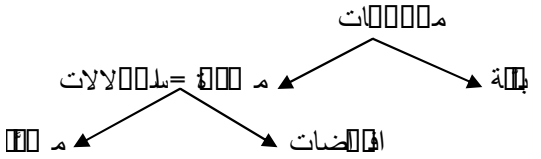

أمّا فيما يتعلّق بتكوّنها أو آليات استخراجها فتشير أوريكيوني إلى أن ذلك يتحقّق من خلال الكفاءة اللغوية والمنطقية اللتين تسهمان في تحديد الدلائل السياقية النصّية، والكفاءة الموسوعية (السياق) والبلاغية التداولية التواصلية (قواعد المحادثة) اللتين تعيّنان الدلائل السياقية الخارجية (المقامية)[25].

3. تأويل الدلالات الضمنيّة في البلاغة العربية:

في ما يتعلّق بالتأويل في تراثنا البلاغيّ، نبيّن أن دلالته لا تبتعد عنها عند التداوليين، فجاء في لسان العرب أن "المراد بالتأْويل نقل ظاهر اللفظ عن وضعه الأَصليّ إلى ما يَحتاج إلى دليلٍ لولاه ما تُرِك ظاهرُ اللفظ"[26]، فاشتراط الدليل يقابل في عُرف التداولية الاستدلال، ويُعرف التأويل بأنه "حمل الظاهر

على المحتمل المرجوح"[27]، وهذا يقارب ما تذهب إليه نظرية الملاءمة عند سبربرD.Sperber وولسن D.Wilson(1980) من الدعوة إلى اختيار الأرجح (الأنسب)، ويتجلّى الفرق بين المعالجة اللسانية والتداولية من خلال ما جاء عن الكفوي (1094ه) في أثناء تفريقه بين التفسير والتأويل، فرأى أن "أكثر ما يُستعمل التأويل في الكتب الإلهية، والتفسير يُستعمل فيها وفي غيرها... وتفسير القرآن ما هو المنقول عن الصحابة وتأويله ما يستخرج بحسب القواعد العربية، ولو قلنا في قوله تعالى: {يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ} [الأنعام: 95، وغيرها]: أريد به إخراج الطير من البيضة كان تفسيرًا أو إخراج المؤمن من الكافر والعالم من الجاهل كانتأويلًا"[28]، فنجد أن التأويل يقع على المعاني غير الحرفية أو المجازات (مخالفة الأوضاع اللغوية)، في حين أن التفسير يقع على المعاني الحرفية (الظواهر)، ولمّا كان وجود الدليل في التفسير (التفسير بالأثر) وعدمه في التأويل (التفسير بالرأي) يمثّل الفيصل في مسألة التفريق، استنتجنا أن التفسير يخضع لعملية برهنةٍ منطقيةٍ لغويةٍ، في حين أن التأويل يخضع لاعتباراتٍ تداوليةٍ (استدلاليةٍ).

تبيّن إذًا أن أكثر التأويل مستخدمٌ في الكتب الإلهية، وهذا ممّا لا خلاف فيه بأمارة ما نألفه من كثرة المصنّفات التي أُلّفت في تفسير القرآن وتأويله ومجازه وإعجازه وغريبه، فضلًا عن الخلاف الذي دار حول تأويل المتشابَه[29]وحول تأويل أسماء الله- عزّ وجلّ- وصفاته، وغير ذلك من الدلائل، والحق أن مصادر تأويل القرآن (التأويل المقبول) وتحديدًا المحتويات الضمنية هي مصادر متشعّبةٌ نذكر من أهمّها تأويل القرآن بالقرآن وبالسنّة (الأثر) وبمطلق اللغة وبالمقتضى من معنى الكلام والمقتضب من قوة الشرع[30]، أمّا التأويل بالاجتهاد العقليّ (الرأي) ففيه كلامٌ، ومن حيث الأسس نرى أن التأويل يخضع على نحوٍ عامّ لأسسٍ لغويةٍ (النحو والاستعمال اللغوي...) ولأسسٍ سياقيةٍ (مقاميةٍ) نستطيع أن ننعتها بالتداولية والبلاغية (أسباب النزول وقَصَص القرآن والأخبار الغيبية وما إلى ذلك).

أمّا التأويل في اللغة فهو يعني الرجوع، فجاء في اللسان: "الأَوْلُ الرجوع، آل الشيءُ يَؤُول أَولًا ومآلًا رَجَع، وأَوَّل إليه الشيءَ رَجَعَه، وأُلْتُ عن الشيء ارتددت، وفي الحديث: (من صام الدهر فلا صام ولا آل) أَي لا رجع إِلى خير"[31]، وفي الاصطلاح، يرى الإمام ابن تيمية (728ه) أن "لفظ (التأويل) قد صار بتعدّد الاصطلاحات مستعملًا في ثلاثة معان:

*أحدها- وهو اصطلاح كثير من المتأخّرين من المتكلّمين في الفقه وأصوله-: أن التأويل هو صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى المرجوح لدليلٍ يقترن به...

*الثاني: أن التأويل بمعنى التفسير، وهذا هو الغالب على اصطلاح المفسّرين، وهو تفسير الكلام الذي يُفسَّر به اللفظ حتى يُفهم معناه، أو تُعرف علّته أو دليله.

*الثالث من معاني التأويل هو الحقيقة التي يؤول إليها الكلام... فتأويل ما في القرآن من أخبار المعاد هو ما أخبر الله به فيه ممّا يكون من القيامة والحساب والجزاء والجنة والنار ونحو ذلك... وهو عين ما هو موجودٌ في الخارج، ومنه... قول سفيان بن عُيينة: السُّنّة هي تأويل الأمر والنهي، فإن نفس الفعل المأمور به هو تأويل الأمر به، ونفس الموجود المُخبَر عنه، هو تأويل الخبر، والكلام خبرٌ وأمرٌ"[32]، فالتأويل في دلالاته الثلاث يتأسّس إجرائيًّا على آلياتٍ تداوليةٍ تتمثّل في المناسبة (المعنى الأول) والمقام (المعنى الثالث)، كما أنه يحمل أبعادًا تداوليةً كالفهم (المعنى الثاني)، ولنا أن نقترح تقسيمًا لأشكال التأويل يحمل صفاتٍ معمّمةً معدومة الحدود بحيث يصبح في إمكانها أن تتداخل، وتلك هي: تأويل المفسّرين الذين يتقيّدون بالنصّ، وهو ما يُعرف بالتفسير بالأثر، وهذا يحمل صفة (اللغوية)، وتأويل الأصوليين الذين يركّزون على الدليل، وهذا يحمل صفة (التداولية)، وتأويل المتكلّمين، وهؤلاء أصحاب الرأي، وهذا يتّصف بأنه أبستمولوجيّ (معرفيّ).

أمّا في المصنّفات التي تناولت في تضاعيفها الحديث عن جوانب بلاغيةٍ، فإننا نقف على أنماطٍ من التأويل للمحتويات الضمنيّة، من ذلك الاستدلال ذو البعد اللساني، والاستعمال ذو البعد التداولي، والاكتفاء ذو البعد المعرفيّ، فنحن بذلك نقارب الإجراءات التأويلية بين التداوليين والبلاغيين العرب؛ ما يعني التقارب الفكري بينهم.

1.3. الاستدلال:

يتجلّى الاستدلال على الدلالات الضمنية في أشكال متعددة نذكر منها الاستدلال النحويّ: كاستدلال الفرّاء (207ه) حين انتبه إلى أن الله الحكيم قال: "{أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ الْحَاجِّ وَعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ كَمَنْ آمَنَ بِاللَّهِ} [التوبة: 19]، ولم يقل: سُقَاةالحاجّ وعامري[- وهو المضمر المستبدل بالمصدر-]... كمن

آمن، فهذا مثل قوله: {ولكِنّ البِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللّه} [البقرة: 177] يكون المصدر يكفي من الأسماء، والأسماءُ من المصدر إذا كان المعنى مستدَلًّا عليه بهما؛ [وقال] أنشدني الكسائيّ [من الطويل]:

لعمرُك ما الفِتيان أن تنبُتَ اللِحَى ولكنما الفِتيانُ كلُّ فتى ندِيْ

فجعل خبر الفتيان (أن تنبت اللحى). وهو كما تقول: إنما السخاء حاتمٌ، وإنما الشعر زُهَيرٌ"[33]، ومن ذلك أيضًا أنه رأى في "قوله [تعالى]: {مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ فَلاَ تَظْلِمُواْ فِيهِنَّ أَنفُسَكُمْ} [التوبة: 36]... يدلّك على أنه [أي النهي عن الظلم- وهو المضمر-] للأربعة- والله أعلم- قولُه: (فيهنّ)، ولم يقل(فيها)، وكذلك كلام العرب لِما بين الثلاثة إلى العشرة تقول: لثلاث ليالٍ خلونَ، وثلاثة أيامٍ خلونَ إلى العشرة، فإذا جُزْتَ العشرة قالوا: خلتْ، ومضتْ..."[34]، فمرجع الضمير في (فيهنّ) دلّل على المضمر، ويستدلّ الفرّاء بالحرف أيضًا على الإضمار؛ وذلك في تعليقه على "قوله [تعالى]: {فَكَيْفَ إِذَا جَمَعْنَاهُمْ لِيَوْمٍ لاَّ رَيْبَ فِيهِ} [عمران: 25]، [فقال: إنها] قيلت باللام، و(في) قد تصلح في موضعها؛ تقول في الكلام: جُمِعوا لِيوم الخميس، وكأنّ اللام لفعلٍ مضمرٍ في الخميس؛ كأنهم جُمِعوا لِمَا يكون يوم الخميس. وإذا قلت: جمعوا في يوم الخميس لم تضمِر فعلًا، وفي قوله: {جَمَعْنَاهُمْ لِيَوْمٍ لاَّ رَيْبَ فِيهِ} أي للحساب والجزاء"[35]، وكذلك يضبط ابن قتيبة (276ه) بالدليل آلية تأويل المضمر الذي به يغدو الكلام مشكلًا غامضًا؛ وجعل منه ورود القسم بلا جواب؛ "كقوله [تعالى]: {ق وَالْقُرْآنِ الْمَجِيدِ* بَلْ عَجِبُوا أَنْ جاءَهُمْ مُنْذِرٌ مِنْهُمْ فَقالَ الْكافِرُونَ هذا شَيْءٌ عَجِيبٌ* أَإِذا مِتْنا} [ق: 1-2-3] نبعث؟! ثم قالوا: {ذلِكَ رَجْعٌ بَعِيدٌ} [ق: 3] أي: لا يكون"[36]، وهذا ما يمكن أن نسمّيه الاستدلال الأسلوبيّ (أسلوب نحويّ) الذي ينضوي تحت راية النحويّ.

أمّا الشكل الآخر للاستدلال فهو البلاغيّ، ومنه ما رآه الفرّاء في قوله [تعالى]: {لَيْسُواْ سَوَاء مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ قَآئِمَةٌ} [آل عمران: 113] [أنه] ذَكَر أمّةً ولم يذكر بعدها أخرى، والكلام مبنيٌّ على أخرى يراد؛ لأن سواء لا بدّ لها من اثنين فما زاد... وقد تستجيز العرب إضمار أحد الشيئين إذا كان في الكلام دليلٌ عليه؛ قال الشاعر [من الطويل]:

عصيتُ إليها القلبَ إني لأمرها سميعٌ فما أدري أَرُشْدٌ طِلابُها

ولم يقل: أم غيٌّ، ولا: أم لا؛ لأن الكلام معروفٌ والمعنى، وقال الآخر [من الطويل]:

أراك فلا أدري أهمٌّ هممته وذو الهمّ قِدمًا خاشعٌ متضائِلُ"[37]

ويرى قدامة (337ه)أن هذا النوع من الإضمار (في الشعر) يدخل في باب الإخلال[38]، بيد أننا نرى فيه وجهًا بلاغيًّا يتمثّل في الإيجاز، فليس ثمّة إخلالٌ ما دام المعنى المضمر ممكن التحصيل، ويمكن أن ندرج ههنا ما قرنه قدامة بالدليل كالإشارة، "وهو أن يكون اللفظ القليل مشتملًا على معانٍ كثيرةٍ بإيماءٍ إليها أو لمحةٍ تدلّ عليها"[39]، والإرداف، "وهو أن يريد الشاعر دلالةً على معنى من المعاني فلا يأتي باللفظ الدالّ على ذلك المعنى، بل بلفظ يدلّ على معنى هو ردفه وتابعٌ به، فإذا دلّ على التابع أبان عن المتبوع"[40]، والتمثيل وهو أن يريد الشاعر إشارةً إلى معنىفيضع كلامًا يدلّ على معنى آخر، وذلك المعنى الآخر والكلام منبئان عمّا أراد أن يشير إليه"[41]، وكل ذلك استدلالٌ بلاغيٌّ، ومثله ما يمكن أن تُؤول به وجوهٌ بلاغيةٌ كثيرةٌ كالمجاز، والاستعارة، والكناية، والتورية وغيرها.

وجب أن نشير إلى أن ابن جنّي (392ه) التفت إلى أهمية الاستدلال حيث بيّن أن العرب لا تحذف أو تضمر شيئًا في كلامها "إلاّ عن دليلٍ عليه، وإلاّ كان فيه ضربٌ من تكليف علم الغيب في معرفته"[42]، ومن أشكال الاستدلال الاعتماد على (فحوى الخطاب)، وذلك أن يدلّ الكلام بعضه على بعض، كالذي أورده القاضي الجرجانيّ (392ه) في تعليقه على "قول الأعشى [من المتقارب]:

إذا كان هادي الفتى في البلا ... دِ صدرَ القناةِ أطاع الأميرا

[فقال:] إن هذا البيت- كما تراه- سليم النظم من التعقيد، بعيد اللفظ عن الاستكراه، لا تُشكل كل كلمةٍ بانفرادها على أدنى العامّة، فإذا أردتَ الوقوف على مراد الشاعر فمن المحال عندي، والممتنع في رأيي أن تصل إليه إلا من شاهد الأعشى بقوله، فاستدلّ بشاهد الحال، وفحوى الخطاب، فأما أهل زماننا فلا أجيز أن يعرفوه إلا سماعًا إذا اقتصر بهم من الإنشاد على هذا البيت المفرد، فإن تقدموه أو تأخروا عنه بأبياتٍ

لم أبعد أن يُستدلّ ببعض الكلام على بعضٍ، وإلا فمن يسمع بهذا البيت فيعلم أنه يريد: أن الفتى إذا كبر فاحتاج إلى لزوم العصا أطاع لمن يأمره وينهاه، واستسلم لقائده، وذهبت شِرَّتُهُ!"[43].

2.3. الاستعمال:

ممّن تكلّم على الاستعمال بوصفه أسلوبًا تأويليًّا ابن وهب الكاتب (337هـ)؛ إذ جعل (اللحْن) الذي يعني به الفطنة[44]المبنية على التعريض والكناية من قبيل غير الصريح، وذكر أن العرب تستعمله في أوقاتٍ ومواطن ذكر منها: التعظيم، والتخفيف، والاستحياء، والبُقيا، والإنصاف والاحتراس[45]، وكذلك في أثناء كلامه على (الرمز)؛ إذ رأى أن المتكلّم يستعمله "في كلامه فيما يريد طيّه عن كافّة الناس والإفضاء به إلى بعضهم، فيجعل للكلمة أو للحرف اسمًا من أسماء الطيور والوحش، أو سائر الأجناس، أو حرفًا من حروف المعجم، ويُطلع على ذلك الموضع من يريد إفهامه رمزه، فيكون ذلك قولًا مفهومًا بينهما مرموزًا عن غيرهما، وقد أتى في كتب المتقدّمين والحكماء والمتفلسفين من الرموز شيءٌ كثيرٌ، وكان أشدّهم استعمالًا للرمز أفلاطون"[46].

تكلّم ابن عبد ربّه (328هـ) على استعمال (الكناية والتعريض) الذي يدلّل على المراد منها أي تأويلها، فذكر من ذلك: الكناية اللَطيفة عن المعنى الذي يَقْبحُ ظاهرهُ كالكناية عن الجماع بالملامسة، والكناية التي يورّى بها عن الكذب والكفر، والكناية عن الكذب في طريق المدح، والكناية والتعريض في طريق الدعابة[47]، ونبيّن أن تأويل الكناية في الاستعمال الأول يتحصّل من طريق الفطنة، وفي الثاني لا يتحصّل؛ لأن المكنّي يتعمّد إخفاء مقصده عن مخاطَبه، وفي الأخيرين يتحقّق تأويل الكناية إذا ما عُرف أن استعمالها جارٍ في مقام الكذب في حال عُلم فيه القصد، أو في مقام الدعابة التي يكون المقصود فيها معلومًا، فثمّة فرقٌ بين تأويل المتلقي المباشر (المخاطَب) وغير المباشر (القارئ) الذي يستند على الاستعمال.

3.3. الاكتفاء:

ومن أساليب تأويل الإضمار كذلك (البناء على المعرفة به) أو (الاكتفاء)[48]، أو بتعبيرٍ آخر- ونحن نرى في هذا الصدد عدم وجود فرقٍ في طبيعة الحديث عن المرسل والمتلقي- تكمن معالجة المضمر أو تأويله في بداهته ووضوحه، كما في تأويل الفرّاء لـ"قوله [تعالى]: {فَإِن اسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِي السَّمَآءِ فَتَأْتِيَهُمْ بِآيَةٍ} [الأنعام: 35] [فيرى أن جواب الشرط هو] (فافعل) مضمَرةً... و[يقول:] إنما تفعله العرب في كل موضعٍ يُعرف فيه معنى الجواب؛ ألا ترى أنك تقول للرجل: (إن استطعت أن تتصدّق)، (إن رأيت أن تقوم مَعَنا)، بترك الجواب؛ لمعرفتك بمعرفته به، فإذا جاء ما لا يُعرف جوابه إلا بظهوره أظهرته"[49]، ويذكر في غير هذا المكان، وتحديدًا في تعليقه على "قوله [تعالى]: {وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ به الجِبالُ أَوْ قُطِّعَتْ} [الرعد: 31] [أنّ] تَرْكَ الجواب في القرآن كثيرٌ؛ لأن معاني الجنة والنار مكرّرٌ معروفٌ"[50]، ومنه تأويل أبي عبيدة (210هـ) لقوله تعالى: "{فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ} [آل عمران: 106]، [فقال]: العرب تختصر لعلم المخاطَب بما أريد به، فكأنه خرج مَخرج قولك: فأمّا الذين كفروا فيقول لهم: (أكفرتم)، فحذف هذا واختُصر الكلام، وقال الأَسَدِيّ [من الطويل]:

كذبتُم وبيتِ اللهِ لا تُنكِحُونها بَنِي شابَ قَرْناها تَصُرُّ وتَحْلُبُ

أراد: بني التي شاب قرناها، وقال النابغة الذبيانيّ [من الوافر]:

كأَنَكَ مِن جمالِ بني أُقَيْشٍ يُقَعْقَع خَلفَ رجْلَيه بشَنِّ

(بني أقَيْشٍ): حَيٌّ من الجنّ، أراد: (كأنك جملٌ يُقعقع خلف الجمل بشَنٍّ)، فألقى الجمل، ففُهم عنه ما أراد"[51]، ويدخل في هذا السياق ما سلف ذكره من الكناية اللطيفة عمّا يقبح ظاهره، ونسوق مثالًا عليها ما حكاه ابن عبد ربّه أن "حارثة بن بدرٍ دخل على زيادٍ وفي وَجهه أثرٌ، فقال له زيادٌ: ما هذا الأثر الذي في وَجْهك؟ قال: رَكِبت فَرَسي الأشقر فجمح بي، فقال: أما إنك لو رَكِبْت الأشهب لما فعل ذلك. فكنّى حارثة بالأشقر عن النبيذ، وكنّى زياد بالأشهب عن اللبن"[52]، ومن ذلك حديث ابن وهبٍ الكاتب عن الحذف؛ إذ ذكر "أن العرب تستعمله للإيجاز والاختصار والاكتفاء بيسير القول إذا كان المخاطَب عالمًا بمرادها فيه؛ وذلك كقوله- عزّ وجلّ-: {وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّقُوا مَا بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَمَا خَلْفَكُمْ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ} [يس: 45]، وسكت عن تمام الكلام لعلم المخاطَب به، فكأن تقدير ذلك: (وإذا قيل لهم اتّقوا ما بين أيديكم وما خلفكم استكبروا وعتوا وتمادوا)... ومن ذلك قول الشاعر [من الطويل]:

أجِدَّكَ لو شيءٌ أتانا رسولهُ سواك، ولكن لم نجد لك مدفعا

أراد: (لدفعناك، ولكن لم نجد لك مدفعًا)، فحذف اكتفاءً بعلم المخاطَب بما أردناه"[53]، وقد يبدو القرب بين دلالة الاكتفاء ودلالة الاستعمالشديدًا غير أن الذي يفرّق بينهما أظهر ممّا يقربهما، فالأول يُظهر أن التأويل يستند إلى اعتماد المتكلّم على ثقته بعلم المخاطَب، والآخر يستند فيه التأويل على المقام والقصد، وهذا محيجٌ إلى أن يُجتهد فيه أكثر من احتياج الأول إلى ذلك؛ لأن المقاصد مكنونة ويصعب إدراكها.

4. الخاتمة

اهتمّ التداوليين بالدلالات الضمنية وتأويلها اهتمامًا بالغًا بوصفها جزءًا مهمًّا يسهم في تمثيل الخطاب بشخوصه ومقاصدهم وأفهامهم، وقد أدّى حديثهم عن الضمنيّ إلى بروز مفهومات تداولية حافّة به من مثل: قواعد المحادثة، والاستلزام الحواريّ، وأفعال الكلام وغيرها، ورأينا كيف مرّ تأويل الضمنيّ بمراحل مختلفة بدءًا من التأويل المنطقي ذي البعد اللساني، إلى التأويلالمقصديّ ذي البعد اللساني التداولي، وليس انتهاءً بالتأويل المعرفي ذي البعد التداولي الاستدلالي الذي يكون التعويل فيه على المعطيات اللسانية استئناسًا، وعلى المعطيات المعرفية أصولًا.

أمّا البلاغيون العربفقد كان تأويل الدلالات الضمنية يشغلهم كثيرًا، فعليه أقاموا جلّ بنيان بلاغتهم، ولاحظنا اعتمادهم على جملة من آليات التأويل ذكرنا من بينها الاستدلال والاستعمال والاكتفاء بما يقارب التفكير التأويلي التداولي، وبدا لنا أن تلك الآليات منها ما يوصف بأنه لساني كالاستدلال والاستعمال في بعض نواحيهما، في حين أنهما لسانيان تداوليان من نواحٍ أُخرَ، وظهر أنّ الاكتفاء يوصف بأنه ذو بعد معرفيّ يُعوَّل فيه على المعرفة والفهم.

ثمّ إننا بعرضنا هذا نطمح إلى أن تتوسّع دائرة النظر لتشمل آليات أخرى للتأويل تنطلق من مراعاة الأبعاد اللسانية والتداولية والمعرفية.

5. المصادر والمراجع

1. أرمينكو فرانسوا:المقاربة التداولية، تر: سعيد علوش، مركز الإنماء القومي، بيروت، بلا.

2. أوريكيوني كاترين كيربرات: المُضمَر، تر: ريتا خاطر، مراجعة جوزيف شريم، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، الطبعة الأولى، 2008.

3. أوستين جون لانكشو:نظرية أفعال الكلام العامّة؛ كيف ننجز الأشياء بالكلام، تر:عبد القادر قنيني، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء- بيروت، الطبعة الثانية، 2008.

4. بلانشيه فيليب:التداولية من أوستن إلى غوفمان، تر: صابر الحباشة، دار الحوار، اللاذقيةالطبعة الأولى،2007.

5. ابن تيمية تقيّ الدين الحرّانيّ: مجموعة الفتاوى، ج3، اعتنى بها وخرّج أحاديثها: عامر الجزّار وأنور الباز، دار الوفاء،الطبعة الأولى،1997.

6. ابن جني أبو الفتح عثمان: الخصائص، ج2، تح: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، الطبعة الأولى،1999.

7. الذهبي محمد حسين: التفسير والمفسّرون، ج1، مكتبة وهبة، القاهرة،الطبعة الأولى،2000.

8. روبول آن- وموشلار جاك:التداولية اليوم؛ علم جديد في التواصل، تر: سيف الدين دغفوس ومحمد الشيباني،المنظمة العربية للترجمة، الدار البيضاء- المغرب، بيروت- لبنان،الطبعة الأولى،2003.

9. زكريا بن محمد بن الأنصاريّ: الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة، حقّق النصّ وقدّم له: مازن المبارك، دار الفكر المعاصر، بيروت،الطبعة الأولى،1991.

10. الزمخشريّ: الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ج1، تح: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت،الطبعة الثانية،2001.

11. سيرفوني جان:الملفوظية؛ دراسة، تر: قاسم المقداد، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق 1998.

12. صحراوي مسعود:التداولية عند العلماء العرب؛ دراسة تداولية لظاهرة (الأفعال الكلامية) في التراث اللساني العربي، دار الطليعة، بيروت،الطبعة الأولى،2005.

13. ابن عبد ربّه الأندلسيّ: العقد الفريد، ج6، تح: عبد المجيد الترحيني، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان،الطبعة الأولى،1983.

14. عبد الرحمن طه: في أصول الحوار وتجديد علم الكلام،المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء- المغرب، بيروت- لبنان،الطبعة الثالثة،2007.

15. أبو عبيدة معمر بن المثنّى:مجاز القرآن، تح: محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة،الطبعة الأولى،1954.

16. عشير عبد السلام: عندما نتواصل نغيّر؛ مقاربة تداولية معرفية لآليات التواصل والحجاج، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء 2006.

17. أبوعلي القالي:الأمالي، تح: الشيخ صلاح بن فتحي هلل والشيخ سيّد بن عباس الجليمي، المكتبة العصرية، بيروت- صيدا 2004.

18. الفراء أبو زكريا:معاني القرآن، ج1، تح: محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة،الطبعة الأولى،1374هـ= 1955م.

19. الفراهيّ، عبد الحميد: جمهرة البلاغة، تح: عامر خليل الجرّاح ومحمد خالد الرهاويّ، دار سنابل، اسطنبول، الطبعة الأولى، 2019م.

20. القاضي الجرجاني:الوساطة بين المتنبي وخصومه، تح: علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا . بيروت،الطبعة الأولى،2006،

21. ابن قتيبة:تأويل مشكل القرآن، تح: السيد أحمد صقر، عيسى البابيّ الحلبيّ، القاهرة 1981 .

22. قدامة بن جعفر: نقد الشعر، تحقيق وتعليق: محمد عبد المنعم خفاجيّ، الجزيرة للنشر والتوزيع، القاهرة،الطبعة الأولى،2006.

23. الكفوي أبو البقاء: الكلّيّات، قابله على نسخة خطّية وأعدّه للطبع ووضع فهارسه: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت، الطبعة الثانية،1998.

24. ابن منظور:لسان العرب، تح: علي شيري، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان،الطبعة الأولى،1988.

25. ابن وهب الكاتب أبو الحسين إسحاق بن إبراهيم:البرهان في وجوه البيان، تح: أحمد مطلوب وخديجة الحديثي، مطبعة العاني، بغداد،الطبعة الأولى،1967.

6. الهوامش

(1) - يُنظر: بلانشيه، فيليب: التداولية من أوستن إلى غوفمان: 138- وما بعدها.

(2) - يُنظر: نفسه: 144-145. وأوريكيوني، كاترين كيربرات: المُضمَر: 21.

(3) - يُنظر: أوستين، جون لانكشو: نظرية أفعال الكلام العامّة؛ كيف ننجز الأشياء بالكلام: 96.

(4) - يُنظر: أرمينكو، فرانسواز: المقاربة التداولية: 52.

(5) - يُنظر: بلانشيه، فيليب: التداولية من أوستن إلى غوفمان: 164.

(6) - يُنظر: نفسه: 147.

(7) - يُنظر: نفسه: 164. وصحراوي، مسعود: التداولية عند العلماء العرب: 30.

(8) - يُنظر: روبول، آن. وموشلار، جاك: التداولية اليوم؛ علم جديد في التواصل: 47.

(9) - يُنظر: بلانشيه، فيليب: التداولية من أوستن إلى غوفمان: 165.

(10) - يُنظر:سيرفوني، جان: الملفوظية: 109. و روبول، آن. وموشلار، جاك: التداولية اليوم؛ علم جديد في التواصل: 48.

(11) - يُنظر: الفراهيّ، عبد الحميد: جمهرة البلاغة: 220.

(12) - يُنظر: روبول، آن. وموشلار، جاك: التداولية اليوم؛ علم جديد في التواصل: 48.

(13) - يُنظر: بلانشيه، فيليب: التداولية من أوستن إلى غوفمان: 165.

(14) - صحراوي، مسعود: التداولية عند العلماء العرب؛ دراسة تداولية لظاهرة (الأفعال الكلامية) في التراث اللساني العربي: 33-34.

(15) - يُنظر: عبد الرحمن، طه: في أصول الحوار وتجديد علم الكلام: 104.

(16) - يُنظر: روبول، آن. وموشلار، جاك: التداولية اليوم؛ علم جديد في التواصل: 57.

(17) - يُنظر: نفسه: 63-64.

(18) - يُنظر: نفسه: 70- وما بعدها.

(19) - عشير، عبد السلام: عندما نتواصل نغيّر؛ مقاربة تداولية معرفية لآليات التواصل والحجاج: 53.

(20) - أوريكيوني، كاترين كيربرات: المُضمَر: 21.

(21) - نفسه: 29.

(22) - يُنظر: نفسه: 29-30.

(23) - يُنظر: نفسه: 35.

(24) - نفسه: 39. ونعيد القول: إن الترجمة الدقيقة تكمن في جعل المضمر داخلًا مع الافتراضات في المُضمَّن (الضمنيّ) لا العكس.

(25) - يُنظر: نفسه: 24.

(26) - ابن منظور: لسان العرب: مادّة (أول).

(27) - زكريا بن محمد بن الأنصاريّ: الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة: 80.

(28) - الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسينيّ: الكلّيّات: 1/261-262.

(29) - نشير إلى ما اختُلف فيه حول وضع الواو في (والراسخون) في الآية: {هُوَ الَّذِيَ أَنزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاء الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاء تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلاَّ أُوْلُواْ الألْبَابِ} [آل عمران: 7]، فمن قائلٍ:- ويميل إلى ذلك أصحاب التفسير بالرأي- إنها للعطف بمعنى أن الراسخين في العلم ممّن يعلم تأويل المتشابَه في القرآن الكريم، ومن قائلٍ:- ويظهر ذلك إجمالًا عند أصحاب التفسير بالأثر- إنها للاستئناف بمعنى أن تأويله معلومٌ من الله العليم لا غير. يُنظر مثلًا: الزمخشريّ، محمود بن عمر: الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: 1/366.

(30) - يُنظر: الذهبي، محمد حسين: التفسير والمفسّرون: 1/ 195.

([31]) - ابن منظور: لسان العرب: مادة (أول).

([32]) - ابن تيمية، تقيّ الدين الحرّانيّ: مجموعة الفتاوى: 3/ 37-38. بتصرّفٍ يسيرٍ.

([33]) - الفرّاء، أبو زكريا: معاني القرآن: 1/ 427.

(34) - نفسه: 1/ 435.

(35) - نفسه: 1/ 202-203.

(36) - ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم: تأويل مشكل القرآن: 241.

(37) - الفرّاء، أبو زكريا: معاني القرآن: 1/ 230-231.

(38) - قدامة بن جعفر: نقد الشعر: 175.

(39) - نفسه: 133.

(40) - نفسه: 135-136

(41) - نفسه: 137.

(42) - ابن جنّي، أبو الفتح عثمان: الخصائص: 2/ 362.

([43]) - القاضي الجرجاني، علي بن عبد العزيز: الوساطة بين المتنبي وخصومه: 346.

([44]) - يُلفظ اللحن بطريقتين: "اللحَن (بفتح الحاء): الفطنة، واللحْن: الخطأ في الكلام". يُنظر: أبو علي القالي: الأمالي: 1/ 18.

([45]) - ابن وهب الكاتب، أبو الحسين إسحاق بن إبراهيم: البرهان في وجوه البيان: 133.

(46) - نفسه: 137.

(47) - ابن عبد ربّه الأندلسي، أحمد بن محمد: العقد الفريد: 2/ 294-296- و298- و299.

(48) - وهو ما أخذناه عن ابن وهب الكاتب، يُنظر: البرهان في وجوه البيان: 150-151.

(49) - الفرّاء، أبو زكريا: معاني القرآن: 1/ 331-332.

(50) - نفسه: 1/ 97. ويُنظر: ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم: تأويل مشكل القرآن: 234

(51) - أبو عبيدة، معمر بن المثنّى: مجاز القرآن: 1/ 100-101.

(52) - ابن عبد ربّه الأندلسي، أحمد بن محمد: العقد الفريد: 2/ 294.

([53]) - ابن وهب الكاتب، أبو الحسين إسحاق بن إبراهيم: البرهان في وجوه البيان: 150-151.